تسريح بعض الموظفين.. بين تشويه التاريخ والنصب على الدولة (3)

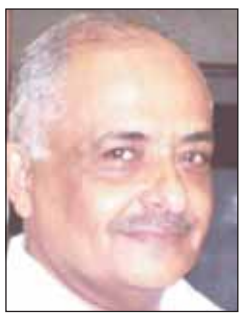

› نجيب قحطان الشعبي

ملخص ما نشر: أوضحت بالحقائق وبإحدى الوثائق أن شخصاً يدعى (حلمي الجاوي زيف قراراً باسم الرئيس قحطان الشعبي حول تسريح موظفين بمارس 1968 وكان من الأدلة على أن القرار مزيف هو أنه لا يحمل تسمية اليمن الجنوبية الشعبية ولكن تسمية اليمن الديمقراطية الشعبية وهي تسمية أطلقت في 30 نوفمبر 1970 أي بعد إستقالة الرئيس الشعبي بنحو سنة ونصف! ناهيك عن زعمه بأن القرار شمل بالتسريح من الخدمة المدنية «أكثر من 12 ألف موظف عدني» بينما كل موظفي الخدمة المدنية بالجمهورية كان بحدود خمسة آلاف.

وبعده طلع علينا مؤخراً واحد آخر من نفس الفصيلة (عدن للعدنيين) يدعى بلال غلام حسين حاول تصحيح ما وقع فيه رفيقه من أخطاء فنشر بصفحة في فيسبوك تدعى «معشوقتي عدن» (صاحبها أحد أبناء الفرع اللقماني الذي كان بخمسينات القرن 20 ينادي بعدن للعدنيين ويطالب بريطانيا بفصل عدن عن الجنوب) ومما فعله:

تجنب خطأ رفيقه وقام بتغيير اسم الدولة إلى «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية» مستفيداً مما أوضحته في ردي على رفيقه.

قام بحذف أن المسرحين كانوا أكثر من 12 ألفاً، وزعم بأنهم 163 (وقد أخطأ لأنه لم يطالع القرار ليعلم بأنهم 152).

وفبرك قائمة باسمائهم ما أنزل الله بها من سلطان فكثير من الأسماء من عندياته (وإلا من أين أتى بـ 11 اسماً زيادة؟ إلا إذا كانوا تكاثروا خلال 45 سنة!).

وبالطبع غابت عن قائمته عشرات الأسماء المذكورة بالقرار الأصلي.

ولأن العملية مجرد فبركة وليست بحثاً علمياً مبنياً على حقائق ووثائق لذلك كان مما يبعث على الضحك اللخبطة التي وقع فيها هذا "الباحث" فلم يستطع ورفاقه (بتوع عدن للعدنيين) تضبيط 163 اسماً فكرروا بعض الأسماء كما تلخبط عليهم ترتيب الأسم الثلاثي وكمثال فأود التوضيح بأن من سرحوا فعلاً لم يكونوا من أبناء عدن فقط ولكن من مختلف مناطق الجمهورية فبينهم مثلاً الحضرمي والعولقي والعوذلي. كما أنه لم يكن بينهم غير أربعة فقط ممن يمكن إعتبارهم موظفين كباراً والباقون كانوا موظفين صغاراً وبينهم سائق السيارة وحارس البناية والعامل بجاراج سيارات والممرض بمستشفى .. فهل هؤلاء هم كبار وخيرة كوادر عدن يا متباكين على عدن وماما بريطانيا؟

محاولة النصب على الدولة باسم أولئك المسرحين!

وتصل مهزلة مزيفي الحقائق إلى حد محاولة ابتزاز الدولة بل النصب والاحتيال عليها وهو ما يجب أن تواجهه الدولة بحزم ومع يقيني أنها لن تواجهه بحزم ولا بغير حزم فهناك أمور حياتية أهم لم تقف أمامها الدولة لتحلها بحزم، ومع ذلك أكتفي بأن أنبه الدولة أن لا تقع في شراك «الباحث» المذكور والاسماء التي اوردها كمسرحين فقد كتب الآتي:

(ومن خلال هذا المنبر الإعلامي أُناشد الأخ رئيس الجمهورية وأقول طالما وان النية تسير بأتجاه تصحيح الأوضاع في الجنوب فأنه كان الأجدر بأن تصدروا قراراً يعالج الأوضاع كافة ويعمل على تسويات شاملة من الفترة 1968م حتى يومنا هذا، وخصوصاً أوضاع أبناء هذه المدينة المحرومة على ما لحق بها وأبنائها من سلب للحقوق على كافة مستوى المراحل السياسية وتدفع عدن وأبناؤها الثمن.

ولكن اليوم آن الأوان بأن تقولوا كلمتكم العادلة وتضعوا بصمتكم ليذكرها التاريخ باستصدار قرار استثنائي وشجاع بإعادة حقوق أبناء عدن الذين أقصوا وطردوا من وظائفهم وصودرت حقوقهم منذ صدور ذلك القرار الجائر في العام 1968م، وغالبيتهم ماتوا كمدا والبقية بخبراتهم انفتحت لهم الدنيا في دول الجوار أو في دول المعمورة، وتبوأوا المناصب والدرجات الرفيعة اعترافاً بخبراتهم في تلك البلدان وإنكار ولاة الأمر بعد الاستقلال لهذه الكفاءات . ولهذا فأنه من الواجب تعويض أسرهم وذويهم التعويض العادل بأثر رجعي وإعادة الاعتبار لهم حتى يكون لقراركم المصداقية الكامنة).

والآن حصحص الحق لنعلم لماذا سرحوا بدون أية حقوق تقاعدية

وهنا أود تنبيه رئيس الجمهورية وكل المسئولين وكل الأجهزة المعنية وكل الشعب بأن تلك محاولة نصب واضحة للحصول على تعويضات بدون وجه حق، فقرار الرئيس قحطان بتسريح أولئك الموظفين نص على عدم منحهم معاشات تقاعدية أو مكافآت نهاية خدمة، لماذا؟ ليس ظلماً مثلما يزعم النصابون، وليس لأنهم لم يعملوا مع الحكومة الوطنية غير لأقل من 4 شهور (رغم أن هذا سبب وجيه جداً لا يعطيهم الحق في الحصول على أية حقوق تقاعدية) ولكن الأهم هو أن أولئك المسرحين ستتولى بريطانيا منحهم المعاشات التقاعدية ومكافآت نهاية الخدمة كونهم عملوا في خدمة الإدارة البريطانية بعدن لفترة طويلة، وكان يجب على أولئك المتباكين على الموظفين المسرحين وعلى ضياع حقوقهم والشتامين لحكومة الجبهة القومية بزعم أنها ظلمت أولئك الموظفين، كان يجب عليهم أن يشكروا حكومة الجبهة القومية ويسبحوا بحمدها ليلاً ونهاراً لأنه لولاها لذاق أولئك المسرحون الأمرين ولشحت كثير منهم بالشوارع، فوفد الجبهة القومية بمفاوضات استقلال الجنوب (جنيف نوفمبر 1967) طرح موضوع حقوق نهاية الخدمة للموظفين في الجنوب الذين عملوا مع الإدارة البريطانية فأجاب الوفد البريطاني بأن الوقت لا يسمح بمناقشة هذا الموضوع واتفق الوفدان على مناقشته بأقرب وقت عقب الاستقلال.

وعقب الاستقلال جرت المفاوضات، واستخرجت حكومة الجبهة القومية موافقة الحكومة البريطانية على أن تمنح حقوقاً تقاعدية لموظفي الجنوب الذين عملوا مع الإدارة البريطانية لفترة طويلة تزيد عن 15 سنة قبل استقلال الجنوب، وكان كل المشمولين بالتسريح في القرار المذكور قد أمضوا تلك الفترة في الخدمة المدنية مع بريطانيا فاستحقوا الحقوق التقاعدية، ولا يزال بعضهم لليوم يستلمون من السفارة البريطانية معاشاتهم الشهرية، بل أن بعض الموظفين ممن لم يشملهم قرار التسريح المذكور طلبوا إحالتهم للتقاعد لكي يستفيدوا من الحقوق التقاعدية وبالذات مكافأة نهاية الخدمة وكذلك فإن بعض الموظفين اللذين استمروا في الخدمة بعد الاستقلال وكانت لهم خدمة سابقة قبل الاستقلال، استمروا يعملون مع النظام الجديد بمرتباتهم كاملة، مع حصولهم على معاشات شهرية عبر السفارة البريطانية لسنوات الخدمة الطويلة قبل الاستقلال.

ولو لم تنتزع حكومة الجبهة القومية تلك الحقوق من بريطانيا لجاع اولئك المسرحون وشحتوا، لكنه الجحود وعفانة النفوس عند بعض اللذين يكتبون ويتجاهلون هذه الحقائق.

صفقوا لأول حكومة للاستقلال (يا جاحدين ونصابين)

اتفاقية استقلال الجنوب الموقعة بجنيف في 29 نوفمبر 1967 نص بندها رقم 16 على الآتي:

(نظراً لضيق الوقت تجري المباحثات الخاصة بالخدمة العامة والمعاشات في تاريخ مبكر بعد الاستقلال).

وبناء على ذلك النص جرت المباحثات وأنتزع وفد حكومة اليمن الجنوبية الشعبية موافقة حكومة المملكة المتحدة على منح الحقوق التقاعدية لموظفي الجمهورية الذين كانوا في خدمتها لفترة طويلة قبل الاستقلال.

ولهذا فإن الكل أستلم حقوقه من بريطانيا أيها الكذابون والنصابون، وأن محاولة الحصول على تعويضات لهم بزعم أنهم ظلموا بتسريحهم دون أية حقوق هي محاولة نصب واضحة وإذا كان قد قام بها «الباحث» بلال غلام حسين فأنه يشاركه فيها المواقع وصفحات الفيسبوك التي تنشر أكاذيبه ومنها «عدن سيتي» و«معشوقتي عدن» ويشاركهم كل من شملهم القرار ممن لا يزالون أحياء أو ورثة من مات منهم لأنهم سكتوا على ما طالب به سيادة (الباحث عن تعويضات غير مشروعة) فيعتبرون مشاركين معه في جريمة محاولة النصب على الدولة وتحديداً رئيس الجمهورية للحصول على تعويضات سبق أن حصلوا عليها من بريطانيا! وبالطبع سينكرون كلهم علمهم بما طالب به ذلك (الباحث عن عدن البريطانية) لكن بعضهم نشر بابتهاج بصفحاته بفيسبوك مقالته التي يطالب فيها بالتعويضات! والآن سيسارعون لحذف مقالته من صفحاتهم.

تنويه: بإذن الله سأختم هذا المقال بالحلقة 4 يوم الخميس القادم 4 يوليو.

من أخونة القضاء إلى محاولة أخونة البرلمان .. وماذا بعد ؟!

› ياسر شمسان الشبوطي

أن ما أقدمت عليه أحزاب اللقاء المشترك وفي مقدمتها حزب الإصلاح المعروف بـ(الإخوان المسلمين في اليمن) من استحواذ وسيطرة على مجلس القضاء الأعلى ومحاولة التأثير على أحكامه الصادرة ومن ثم أخونته لا يخفى على احد ، حيث ظهر ذلك جلياً حين اصدر النائب العام وبتأييد ومباركة من الأخ / وزير العدل قرار إطلاق سراح المتهمين على ذمة جريمة تفجير دار الرئاسة والذي اعتبره العديد من القانونيين والمراقبين السياسيين قراراً مخالفاً لجميع القوانين والدساتير المعمول بها دولياً وذلك نظراً لبشاعة الجريمة التي هزت مشاعر كل اليمنيين والعالم وأدانتها في حينها كل القوى السياسية اليمنية وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2014 ولكون القرار لا يخدم سير تحقيق العدالة وانتهاكاً فاضحاً لاستقلالية ونزاهة القضاء اليمني وتعدياً سافراً لحقوق أولياء الدم المطالبين بالقصاص من الجناة كما أن من يتستر على مثل هؤلاء القتلة والإرهابيين يعد شريكاً معهم في الجريمة وبالتالي فالقرار الصادر من النائب العام بهذا الشأن يخل بميزان القضاء والعدالة الاجتماعية وكان من المفترض بقاء هؤلاء المتهمين والمقبوض عليهم في السجن لعرضهم على المحاكمة العادلة ليقول القضاء فيهم كلمته وليس إطلاق سراحهم وتهريبهم بالشكل الذي حصل ولكي ينالوا جزاءهم العادل وكغيرهم من القتلة الإرهابيين الذين نفذوا أبشع جرائم القتل الأخرى في أماكن كثيرة من البلاد دونما أن تحرك وزارة الداخلية فيهم ساكناً أو تحاول القبض على جرائم مماثلة تحدث اليوم على طول وعرض البلاد .

إن صدور مثل ذلك القرار يحمل ابعاداً ودلالات خطيرة وكارثية باعتباره يهدد سلطات القضاء اليمني ويقوض من وظائفه في المجتمع وهي محاولة يائسة ومفضوحة لاخونة القضاء اليمني مثلما تم اخونة العديد من مؤسسات الدولة المختلفة من قبل حزب الإخوان المسلمين وحلفائهم وعلى مرأى ومسمع من الجميع وفي مقدمتهم الدول الراعية للمبادرة الخليجية ولم يكتف حزب الإصلاح في اليمن وحلفاؤه بذلك القدر من الهيمنة والاستحواذ على معظم مؤسسات الدولة بل انه يحاول اليوم وبكل ما أوتى من قوة لإيجاد موطئ قدم له في البرلمان اليمني خصوصاً في ظل تصاعد حدة الخلافات القائمة في البرلمان بين كتلة المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المشترك وفي مقدمتهم حزب الإصلاح وفي محاولة يائسة منه ايضاً لغرض هيمنته على البرلمان ! ولعل ذلك ما يؤكد أن البرلمان اليمني أضحى هو الأخر ليس بمنأى عن الصراع الحاصل في مؤتمر الحوار الوطني ، بل اخذ جزءا من التوتر الملحوظ منذ مطلع شهر مايو المنصرم حين دخلت كتلة المشترك في خلاف مع كتلة المؤتمر حول وضع قرار يجيز إعادة الانتخابات في الجامعات اليمنية وكلياتها .. ففي الأحد الماضي فجر وزير الشئون القانونية محمد المخلافي خلافاً حاداً مع حزب المؤتمر حين طعن في مشروعية جلسات مجلس النواب برئاسة يحي الراعي وفي ظل مقاطعة الكتلة البرلمانية للمشترك جلسات المجلس ! ، واعتبر المخلافي وهو قيادي في الحزب الاشتراكي أن كتلة المؤتمر البرلمانية فاقدة للشرعية وإنها (جماعة متمردة) على شرعية الفترة الانتقالية معتبراً أن لا شرعية لما يصدر عنها .. وياله من تصريح غريب وعجيب ! إذ يأتي هذا التصريح الخطير للمخلافي كردة فعل على تصويت من كتلة المؤتمر البرلمانية مع أعضاء مستقلين على إحالة المخلافي إلى التحقيق بعد أن ابلغ المخلافي الرئيس هادي بعدم شرعية اجتماعات كتلة المؤتمر ! .

نقول للمخلافي أن مجلس النواب برئاسة يحي الراعي لا يزال يمارس سلطاته الدستورية والتشريعية الممنوحة لأعضائه من الشعب وطبقاً للتسوية السياسية القائمة في البلاد وللتفاهمات التي على أساسها تم التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية من قبل أطرافها المعنيين وهما المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه والمشترك وشركاؤه وكصيغة توافقية فرضتها طبيعة الأوضاع والأزمة السياسية والمرحلة الدقيقة والحساسة التي مرت بها البلاد وما زالت والتي في ظلها يصعب إجراء الانتخابات النيابية وتم الاكتفاء بإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة والتي أفضت إلى تولي الرئيس هادي قيادة البلاد رئيساً توافقيا وذلك إلى حين إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في فبراير العام 2014 ووفقاً للبرنامج الزمني الذي نصت عليه وحددته المبادرة الخليجية المزمنة وبالتوازي مع نصيب المشترك في رئاسة الحكومة التوافقية تم التمديد لمواصلة المجلس النيابي مهامه وفقاً للدستور الحالي إلى حين الاستفتاء على الدستور الجديد الذي سيقره مؤتمر الحوار الوطني وإلا ماذا يعني أن يؤدي الرئيس هادي بعد انتخابه من الشعب مباشرة كرئيس توافقي اليمين الدستورية في مجلس النواب وبوجود يحي الراعي كرئيس لمجلس النواب ، وكذلك الأمر حين أدى الأستاذ محمد سالم باسندوة اليمين الدستورية أمام مجلس النواب وبوجود يحي الراعي كرئيس لمجلس النواب الحالي ؟

ومن هنا نتسأل .. كيف وبماذا نفسر هذه الأزمة الجديدة والمفتعله من قبل المشترك وعلى رأسهم حزب الإصلاح داخل البرلمان اليمني وبين الحكومة والمجلس النيابي وتمرد بعض وزراء المشترك ورفضهم المثول للمساءلة القانونية أمام مجلس النواب والذي سبقه وبأشهر مقاطعة كتلة المشترك لجلسات المجلس ؟!!

الجواب على ذلك هو للمطالبة بالمحاصصه الحزبية الضيقة ولتعطيل سلطات البرلمان التشريعية وتغييب دوره الرقابي على الأداء الحكومي ولكي يصعب على المجلس فضح بؤر الفساد الذي يمارسه بعض الوزراء المحسوبين على المشترك وخاصة من حزب الإصلاح إلى اخونة البرلمان وهي التي تعد أهم هيئة تشريعية في البلد ! ولعل ما قاله المخلافي من أن ما قدمته الكتلة البرلمانية لحزب المؤتمر يعد تعدياً على السلطة التشريعية والحكومة بحسب وصفه معتبراً أن الغاية من ذلك في النهاية هو تعطيل العملية السياسية للدولة ، وأضاف لأنها (جماعة من الماضي) ويقصد بذلك كتلة المؤتمر في البرلمان فإن تصريح المخلافي في الواقع يعد تراجعا عن العملية السياسية والتسوية القائمة ومقاطعة كتلة المشترك لجلسات المجلس أكدت بأنه عمل ا استباقي هدفه التعطيل لأعمال المجلس ومن اجل وضع أزمات جديدة أمام مؤتمر الحوار الوطني ومسيرة التسوية في بلادنا !!

وحين يصف المخلافي وهو وزير الشؤون القانونية والقيادي في الحزب الاشتراكي، كتلة المؤتمر البرلمانية بـ (جماعة من الماضي) نقول له .. هل تناسيت يا مخلافي بأن المؤتمر الشعبي العام لا يزال شريكاً رئيسياً في الحكم سواء عبر ممثليه في الحكومة أو في البرلمان أو الشورى أو غيرها من هيئات الدولة وهو احد أهم قطبي التسوية السياسية القائمة في البلد .. ولولا تنازله عن السلطة العليا (الرئاسة) وإفساح المجال للمشترك (المعارضة سابقاً) في تولي بعض الحقائب الوزارية وفي العديد من هيئات الدولة لما كانت المعارضة مشاركة في الحكم ؟ تم هل تناسى المخلافي بأن المؤتمر هو من لعب دوراً كبيراً وحاسماً في تجنيب الوطن الانزلاق نحو الحرب الأهلية وقدم الكثير من التنازلات من اجل الوطن وأمنه واستقراره مدركاً أن لا منتصر فيه أي قوى سياسية والخاسر الوحيد هو الوطن والشعب ؟! ولذلك نقول له : المؤتمر الشعبي ليس جماعة من الماضي بحسب ما تدعيه ويعشعش في ذهنية البعض ، بل هو الماضي والحاضر والمستقبل وهو الحامل الحقيقي لمشروع بناء الدولة المدنية الحديثة التي تركها وتنازل عنها حزبكم الحزب الاشتراكي بعد أن أضحى حزباً تابعاً ومنقاداً للأسف من القوى التقليدية في اليمن وعلى رأسها حزب الإخوان المسلمين على الرغم من عراقة تجربته الطويلة ومنافحته لمشروع القوى التقليدية والظلامية (تيار الإخوان المسلمين) بوصفه تياراً تقدمياً وتحررياً يتوق لبناء دولة القانون والمؤسسات والدولة الحديثة المدنية لا أن يتحول إلى بوق من أبواق القوى التقليدية والتي تريد العودة بنا إلى القرون الوسطى.!

وصعد البرلمان اليمني برئاسة يحي علي الراعي من جانبه بالرد على وزير الشئوون القانونية واصدر بعد يوم واحد من طعن المخلافي لجلسات البرلمان اصدر مذكرة اتهام رسمية للوزير المخلافي بارتكابه مخالفات دستورية بحسب ما ذكرته المذكرة وقال الراعي : في حال تخلف الوزير عن الدفاع عن نفسه أمام البرلمان فإن البرلمان سيشكل لجنة إدعاء لمحاكمة الوزير وتضمنت المذكرة برسالة لرئيس الوزراء اتهاما للمخلافي بخرق الدستور وعدم احترام القوانين والسلطة التشريعية والفصل بين السلطات وتضليل الرأي العام ولعل ما تريده الحكومة هو افتعال أزمة جديدة وبين البرلمان للحصول على موطئ قدم لها في البرلمان ومن اجل فرض مبدأ المحاصصة الحزبية والفئوية الضيقة للهيمنة على جلسات البرلمان وتسييره وصولاً في نهاية المطاف إلى اخونته ولكي يتسنى للحكومة أو بالأحرى للإخوان أن تفعل ما تشاء دون رقيب أو حسيب من قبل البرلمان ! وعلى الرغم من أن رئيس مجلس النواب يحي علي الراعي قد أكد مراراً موافقته على مبدأ إجراء الانتخابات داخل البرلمان عبر الصندوق وليس عبر وسائل المحاصصة الحزبية الضيقة والمرفوضة سلفاً .. ويبقى السبب في لجوء المشترك وفي مقدمتها حزب الإخوان المسلمين إلى خلق هذه الأزمة وتوتير الأجواء بين الحكومة والبرلمان وكل هذا القلق الاخواني خشية منهم على اعتبار أن رئيس مجلس النواب الحالي يحي علي الراعي يعد الرجل الثاني في الدولة وفي حال لا قدر الله جرى أي مكروه لفخامة المشير/ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية حفظه الله سيصبح رئيس مجلس النواب هو المسؤول من الناحية الدستورية عن إدارة الدولة حتى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة وانتخاب رئيس جديد لليمن .

انتهى الدرس «يا مرسي»!!

› مصطفى بكرى

الساعات المقبلة ستزف النصر إلى مصر، الشعب يفرض إرادته، الإخوان مذعورون، حلفاؤهم يتساقطون الواحد تلو الآخر، رجال الشرطة صدقوا العهد، جيشنا العظيم لن يتخلى عن الشعب، سترون من أمرهم عجباً، رجال صدقوا على ما عاهدوا الله عليه.

في اليومين الماضيين اجتمع مكتب الإرشاد الإخوانى، كان الذعر هو المسيطر، والخوف، راحوا يعيدون قراءة السيناريوهات المتوقعة، بعضهم حمّل مرسي المسئولية كاملة، وآخرون حمّلوا الشاطر.. اتهامات. غير أن الجميع راحوا يبحثون عن حل يرضي الجماعة الوطنية وينهى التظاهرات العارمة، لكنهم كانوا أكثر غباءً من مبارك، لقد تحركوا متأخرين، الشعب لم يخرج لإسقاط النظام كما فعل مع مبارك لكنه خرج لاسترداد دولة مختطفة.. محمد مرسي يختبئ فى إحدى دور الحرس الجمهورى خائفا مذعورا.. على أى شىء كان يغامر ويقامر!!

الشعب يفاجئ الجميع ومكتب الإرشاد يحاول الالتفاف فى اللحظة الأخيرة.

كان الاقتراح المطروح أمام مكتب الإرشاد يقول فى حال تأزم الموقف واستمرار التظاهرات يمكن طرح مبادرة تقوم على:

- الموافقة على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.
- تكليف د.محمد البرادعى بتشكيل حكومة وطنية.
- تغيير النائب العام الحالي.
- الموافقة على إعداد دستور جديد للبلاد.
- تحديد موعد إجراء الانتخابات البرلمانية وتعقبها الانتخابات الرئاسية المبكرة.

كان المقابل المطروح هو الخروج الآمن الذى يجب أن يضمنه الجيش بلا محاكمات وبلا إجراءات ضد عناصر الإخوان وتنظيمهم وحزبهم.. فى مساء اليوم ذاته عقد محمد مرسي اجتماعا مع حلفائه من الأحزاب الإسلامية، كان مرسى مذعورا كأنه فوجئ بما يحدث، لقد أدرك أن الجيش لن يقف معه وأن الشرطة تخلت عنه، وانحازت إلى الشعب، لم يكن لقاءً عادياً كان رؤساء الأحزاب الإسلامية فى حالة إحباط شديد، كأنهم يرون نهاية حلم السلطة أمام أعينهم.

أدرك الإخوان أن أوباما قد بدأ مسلسل الرحيل، بالأمس طالب بتنازلات متبادلة، غدا سيدين تصرفات النظام وجماعته تجاه المتظاهرين بعدها سينزل معنا ميدان التحرير ويهتف «ارحل» لكننا لا نريدك يا أوباما ولا نريد سفيرتك ولا إدارتك.

منذ الصباح الباكر احتشد الملايين فى الشوارع والميادين، صحت مصر على صوت واحد، أحدثت الفرز بين نخبة وطنية وأخرى فاسدة مفسدة، لم يجرؤ أصحاب الوجوه الكالحة على الظهور، هؤلاء الذين سلطوهم علينا باسم الثورة، أساءوا للشعب ونضاله ونخبته الوطنية باسم الثورة، أهانوا الجيش وهدموا الشرطة باسم الثورة، والآن يريدون منا أن نبلع طعمهم الجديد بحديثهم عن الفلول وعن العسكر.

تأملوا الوجوه، الناس الشقيانين، التعبانين، مصر المثقفين، العمال، الفلاحين، الموظفين، ملح الأرض، تراب الوطن، أرضه وسماؤه، ها هي مصر تعود، تناديكم، تطلب الإنقاذ.. لم تبخلوا ولن تبخلوا عليها، إنها أمنا الرؤوم، إنها بيتنا وأهلنا، ماضينا وحاضرنا.

أوباما يطرح مبادرة للحل: رئيس بلا صلاحيات وجيش يشكل الحكومة

دموع تنهمر من على الفضائيات، حنين يتدفق إلى وطن غاب عنا، اختطفوه منا.. المصريون فى الخارج كما هو فى الداخل، يبحثون عن الوطن، عن الحضن الدافئ الذى اختفى، عن الأمل المشرق الذى يمسك بتلابيبه الجميع، عن حزب الكنبة الذى تحرك وخرج وسيطر على الميادين.

لقد أصبحت البيوت خالية، الناس فى الشوارع والميادين تجسد الحلم، تهتف للوطن، لا ترفع سوى علم مصر، اختفت الأعلام الحزبية، تراجعت الأبواق الشخصية، أصبحنا جميعاً نغني: بلادي بلادي بلادي.. لك حبى وفؤادي.

أمريكا تريد وتصر أن تبقى اللاعب الأساسى كأنها تريد أن تقول لنا إن الأمر بيدها هي، وإنها هى التى تدير الأمور وتحرك الخيوط علانية ومن خلف ستار.

تطرح مبادرة جديدة على الجماعة وعلى الجيش، تطلب أن يبقى مرسي فى سدة الحكم ولو بشكل رمزى، إنها تريده أن يكمل مدته، وإلا فشل مشروعها فى ليبيا وتونس واليمن، قفزت على الثورات العربية وألحقت بعضها بـ«الناتو»، والبعض الآخر تركته عرضة للفوضى والأزمات.. قالت مبادرتها الجديدة: يتولى الجيش مهمة تشكيل حكومة جديدة ويجرى الاتفاق لتشكيل جمعية تأسيسية جديدة تعد دستوراً جديداً وتجرى انتخابات برلمانية ورئاسية بإشراف قضائى ورقابة دولية!!

ينسى الأمريكيون أن الشعب المصرى قد حسم خياره وأسقط جميع الرهانات الأخرى، إنهم لا يعرفون هذا الشعب جيداً، «باترسون» قدمت معلومات زائفة، بثت الأكاذيب، قالت إن الصندوق هو الحكم، وإن الشعب المصرى قابل بذلك، حذرت من فشل مشروع الإدارة الأمريكية وتعاملت معنا كأننا لعبة أو دمية تحركها كيفما تشاء!!

الجيش المصرى فى حالة استنفار، لقد نزل الجيش إلى الشوارع فى الفترة من 8-5 صباح الأربعاء الماضى، سيطر على الأمن فى البلاد، نسق مع الشرطة وكانت مصر قاسمهما المشترك.

كانت المعلومات قد وصلت إلى القائد العام الفريق أول عبدالفتاح السيسى، أن مرسى سيدعوه غداً (اليوم) مع قادة الجيوش للاستماع إلى الخطاب مساء ذات اليوم (أمس)، وسيعلن عن إقالته هو و35 قيادة عسكرية ومعهم وزير الداخلية ورئيس المخابرات العامة على الهواء، وسيكشف عن مؤامرة وهمية ظن أنه يمكن أن يعيد إنتاج سيناريو 15 مايو 1971 أو سيناريو عزل المشير طنطاوى والفريق سامى عنان.. فوجئ محمد مرسي بنزول الجيش، كان القرار مفاجئا، اتخذ فى وقت متأخر من المساء بين الفريق أول السيسى والفريق صدقي صبحي رئيس الأركان، كان قادة الجيوش فى لحظة الاستعداد، تحركت الكتائب على الفور، زحفت الآليات والدبابات إلى أماكنها، وجد محمد مرسى نفسه فى أزمة فاضطر إلى أن ينافق الجيش والشرطة، وكاد أن يبوس الأقدام.

«مرسى» لا يعرف أن الناس تدرك أن من يخن مرة سيخون ألف مرة وأن من لا يصدق فى وعوده سيظل أبد الدهر يكذب حتى يكتب عند الله كذاباً.

كان الكل يدرك ذلك إلا هو وجماعته، نسي أن جيش مصر العظيم ورجاله الشرفاء وأبناء الشرطة الوطنية هم نبت طيب تربوا على عقيدة الوطن ولا يعرفون سواها، التضحية عقيدتهم والفداء دستورهم، وإرضاء الله أقصى أمانيهم.. نسي أن هؤلاء الذين ارتوت الأرض الطيبة بدمائهم لا يمكنهم أن يخونوا شعبهم العظيم ولا يفرطوا فى وطنهم الذى يضرب بجذوره فى عمق التاريخ.

علينا أن نثق فى هؤلاء الرجال فهم صناع النصر فى لحظاته الأخيرة، لن يستطيعوا إلا أن يلبوا نداء الوطن، وأن يستجيبوا لإرادة الشعب.

لقد جاء الإخوان بنائب عام ملاكى لينكل بنا ويهين الشرفاء منا، ليصدر القرارات التى تأتيه من مكتب الإرشاد، خان القسم، وباع الضمير وارتضى أن يكون مجرد بقعة حالكة السواد فى الثوب الأبيض للقضاء.

سلطوه علينا، جاءوا به عنوة، بعد أن تعمدوا الإساءة إلى الرجل المحترم المستشار عبدالمجيد محمود، تحرك معهم بلا قلب، غيّب الضمير وراح ينكل بالمصريين الوطنيين، ولا يملك سوى التوقيع على الأوامر التي تصدر من مكتب الإرشاد.

غداً سوف تغرب بعيداً أيها النائب العام الملاكى، سيلاحقك الكثيرون بالقضايا، سيتبرأ منك أبناؤك وأهلك لأنك تخليت عن العدل والضمير، وارتضيت أن تكون مجرد أداة تطعن بها المجتمع والعدالة وقضاة مصر الشرفاء.

يا أيها الوطن العزيز، يا مصر الفتية، يا مصر عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول والنحاس وجمال عبدالناصر، يا مصر العظمة والنضال.. ستنتصرين، ستهزمين كل أعدائك لأنهم ضد منطق الأشياء، ضد حقائق التاريخ، وضد إرادة شعبك العظيم.

غداً تعود الفرحة إلى بيوتنا الكئيبة، غداً تسعد الأمهات ويهلل الأطفال، تذرف الدموع على الشهداء الذين اغتيلوا غدرا.. غداً نبنى مصر بلا إقصاء، وبلا تقسيم أو انقسام.. ساعات قليلة ومصر تعود إلينا، واحذروا دوماً مؤامراتهم حتى بعد سقوطهم.. توحدوا، لا تتفرقوا فتذهب ريحكم.

توحدوا على قلب رجل واحد، وتحت اسم واحد وعلم واحد (علم مصر)!!